النهار ٤-١٠-٢٠١٩

سلامة لـ"النهار": لا أعلم إذا كان الدولار يُهرّب الى سوريا!

سلوى بعلبكي

على الرغم من أن المناسبة غير مالية أو اقتصادية، شاء حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن يخصص كلمته "الارتجالية" في المنتدى السنوي التاسع للمسؤولية الاجتماعية للشركات، لتناول ما يشغل اللبنانيين في هذه الفترة، وإن تكن الاسواق عادت نسبيا الى هدوئها. فصوّب المعلومات وفنّد حيثيات الاحداث والمعطيات التي أدت الى استنزاف سيولة الدولار، على نحو ولّد شبه هستيريا وإرباكا ماليا ومصرفيا أرعب اللبنانيين وزاد خوفهم من عودة جنون الدولار كما حصل مطلع التسعينيات.

الرد الأنجع على ما كل ما يشاع عن أن ثمة خططا لـ"زعزعة" الليرة لأي سبب كان، هو في رأي سلامة عبر "العمل على تحسين الوضع المالي للحكومة اللبنانية وخفض العجز، وهذا الامر يسهل على مصرف لبنان أن يقوم بعمله في خدمة الاستقرار النقدي لتطوير الاقتصاد من دون الضغوط التي نتحملها من جراء العجز والمديونية في البلد."

أما الحديث عن الفارق بين سعري صرف الدولار لدى المصارف والصيارفة، فهو غير جديد، "وإذا راجعنا التاريخ، يتبين لنا أن هذا الفرق لطالما كان قائما، ففي بعض الأحيان كان السعر لدى الصيارفة أقل من السعر لدى المصارف، وأحيانا أخرى أكثر. وسبب هذا الارتفاع أو التراجع، هو أن أسواق الصيارفة والأوراق النقدية بالدولار، لا يتدخل فيها مصرف لبنان إلا من ناحية التنظيم. وما شهدناه بدءا من حزيران هو ارتفاع الطلب على هذه الأوراق النقدية، لا بل تضاعف قيمة شحن الأوراق النقدية التي يستخدمها الصرافون. ربما هذا الطلب محلي، من محطات البنزين أو الأفران أو الصيادلة بسبب الدولرة، بحيث أن المستورد يطلب من عملائه الدفع بالدولار، وخصوصا أنه لا يملك الإمكانات الكافية ليتعامل مع مصرفه بالدولار، نتيجة زيادة الاستيراد لبعض المواد التي لا نعلم ما إذا كانت للاستهلاك المحلي أم لا. هذا الارتفاع في الطلب على الأوراق النقدية بالدولار أدى إلى كلفة إضافية راوحت بين ١ و٣% بالنسبة الى الأسعار الموجودة في المصارف. البعض استغل هذا الوضع واستخدم أجهزة الصراف الآلي (ATM) لسحب مبالغ بالدولار وتقييدها في حسابه بالليرة، ثم بيعها لدى الصيارفة لتحقيق الربح، وإيداع المبلغ بالليرة مجددا في الـATM ، علما أننا من البلدان القليلة التي تضع الدولار في الـ."ATM

ولكن ماذا عما يشاع عن تهريب الدولار الى سوريا؟ لم يعط الحاكم جوابا، لا بالنفي ولا بالايجاب، محولا سؤال "النهار" الى الجمارك: "حقيقة، لا يمكنني أن أعرف، السؤال يجب أن يوجه الى الجمارك."

تعميم مصرف لبنان

بعدما عاشت السوق المالية في لبنان أزمة فقدان الدولار والتي انعكست على قطاعات عدة، منها المحروقات، تنفست الصعداء مع صدور تعميم مصرف لبنان الذي حدد الآلية لتأمين التمويل بالدولار للاعتمادات المستندية المخصصة لاستيراد المشتقات النفطية والقمح والأدوية. وترك التعميم أصداءه على أداء الأسواق المالية اللبنانية عموما، وإن جاء متأخرا بعض الشيء، وهو أمر مبرر في رأي الحاكم، فإصدار مثل هذا التعميم تطلب التواصل مع الجهات المعنية، خصوصا أنه ليس من مهمة مصرف لبنان إصدار تعاميم تخصص أموالا للقطاعات، انما مهمته الاستقرار التسليفي، لذا يقوم بمبادرات ولو بطريقة غير مباشرة لدعم الاستقرار التسليفي."

وفصّل ما حصل في السوق من بلبلة، مشيرا الى أن "اقتصادنا المدولر يتسبب بمشكلات لجهة تسديد فواتير الاستيراد. فعندما زاد استخدام الليرة اللبنانية في الأسواق التجارية، أصدر المركزي تعميما تستطيع المصارف بموجبه شراء الدولار من مصرف لبنان لتمويل استيراد المشتقات النفطية (بنزين، مازوت، غاز) والقمح والأدوية". وهذا الأمر في رأيه أساسي لتأمين الاستقرار الاجتماعي وعدم إحداث المزيد من الفوضى: "سنطبق هذا التعميم بالاتفاق مع المصارف، وقد وضعنا له ضوابط ربما أزعجت البعض، لأننا لن نسمح بأن يفيد من يستورد الدولار من مصرف لبنان ويبقي في المقابل سيولته في المصارف لتلقي الفوائد".

وإذ طمأن الى أن "لدينا إمكانات متوافرة لتأمين الدولار لاستيراد هذه المواد الأساسية"، قال: "على المصارف التي ستفتح الاعتمادات، التأكد من أن هذه الأخيرة مخصصة حصرا لتغطية استيراد السلع بهدف الاستهلاك المحلي."

تقرير "موديز"؟

قبل أيام أصدرت وكالة "موديز" تقريرا انتقدت فيه بشكل لاذع أداء الدولة اللبنانية، محذرة في الوقت عينه من الاستمرار على هذا النهج من دون إصلاحات تحت طائلة خفض التصنيف آخر هذه السنة. ومرد هذا التلويح بالخفض الى أن "الضغوط المالية تزداد باستمرار نتيجة تراجع التدفقات المالية الخارجية وعدم كفايتها لتغطية حاجة الدولة إلى العملة الصعبة كما تظهره أرقام ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا بقيمة ٥,٣ مليارات دولار في الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية مقارنة بـ٤ مليارات دولار في العام الماضي". كما كانت لافتة اشارتها الى أن "الحكومة أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على مصرف لبنان وعلى احتياطاته من العملات الأجنبية بما يهدد الاستقرار المالي والنقدي في لبنان، إذ إن مصرف لبنان يتمتع بقدرة تمويل للدولة بين ٦ إلى ١٠ مليارات دولار من دون أن يهتز الثبات المالي والنقدي". إلا أن الحاكم أجاب عما أوردته الوكالة عن القدرة التمويلية للمصرف واحتياطاته بالقول "إذا أردنا ان نراقب كل وكالات التصنيف لنعرف كيف احتسبت احتياطاتنا يتبين أن ثمة فارقا بطريقة المقاربة المعتمدة، علما أننا ننشر ميزانيتنا كل ١٥ يوما، وقد بيّنت أخيرا أن احتياطاتنا تناهز الـ٣٨ مليار دولار (٣٨ مليارا و٣٠٠ مليون دولار)، عدا عن الذهب الذي ارتفعت قيمته مع ارتفاع اسعاره عالميا ليصبح نحو ١٥ مليار دولار. أما بالنسبة الى التوقعات المقبلة للوكالة فالامور متوقفة على موازنة ٢٠٢٠ وعلى تطبيق مشروع إصلاح الكهرباء."

القروض السكنية

في انتظار بلورة خطة المستدامة لتمويل القروض السكنية، يبقى مصرف لبنان هو الأمل الوحيد لذوي الدخل المحدود عبر تخصيصه مبلغا سنويا لدعم هذه القروض، إذ يطمئن الحاكم الى أن المبادرات التي أطلقها في هذا السياق لا تزال قائمة: "هناك مصارف اختارت أن تستمر معنا في هذه المبادرة، وثمة نحو ٢٨٠ مليون دولار مخصصة للقروض السكنية، كما أطلق مصرف لبنان قرضا للمغتربين تبلغ قيمته نحو ١٠٠ مليون دولار، وقدمت الكويت بدورها قرضا يساوي ١٧٠ مليون دولار موجها للقروض السكنية، وهو في انتظار الحكومة لإقراره، ليصل مجموع هذه الأموال الى نحو ٥٠٠ مليون دولار موجودة في السوق لتأمين الطلب على القروض السكنية". أما بالنسبة الى المبلغ المفترض أن يخصصه المركزي للسنة المقبلة لدعم القروض، فيوضح أن "هذا الرقم نقرره عادة في آخر السنة."

بعد وضع "جمال ترست بنك" على لائحة العقوبات الاميركية، سرت شائعات عن إمكان وضع مصارف لبنانية على اللائحة، ولكن الحاكم طمأن الى أن الامر غير وارد، مستندا بتأكيده الى أن مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي الذي زار لبنان أخيرا "لم يذكر هذا الامر".

هل هذا يعني أن الجانب الاميركي يبلغ المعنيين في لبنان بالاسماء التي سيضعها على لائحة العقوبات؟ يرد سلامة: "على الاقل لو أن ثمة نية لإدراج مصرف جديد على اللائحة لكنا تلقينا تحذيرا."

وماذا عن الوضع الحالي لبنك الجمّال؟ "لم يعد هناك مصرف اسمه بنك الجمال"، يقول الحاكم، "أصبح قيد التصفية الذاتية ولن تتوقف هذه التصفية في أي حال. وسيدرس المصفّي أوضاع المصرف، وفي حال كان هناك مخالفات للقانون اللبناني سيتخذ التدابير اللازمة بحقه، مع التأكيد أن حقوق المودعين مؤمنة."